قضايا سياسية

اسم المقال: العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل
اسم الكاتب: أ.م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1426
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل

Indian Relations with the Gulf Cooperation Council Countries: Reality and Future.

أ. م. د. سليم كاطع علي*

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali

الملخص:

يتناول البحث دراسة وتحليل علاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي، كونها تحظى بأهمية كبيرة، انطلاقا من الدور المتزايد الذي يطلع به الطرفين على المستوى الإقليمي والدولي، إذ ان الهند من القوى الصاعدة ولها تأثير في التفاعلات الإقليمية والدولية، بينما تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى، نظرا لموقعها الاستراتيجي ولامتلاكها مصادر الطاقة المهمة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وعليه، فقد ارتكزت علاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي على تبني سياسة واقعية ومتوازنة لتحقيق مصلحة الهند ولا سيما الاقتصادية منها وتعزيز وجودها في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما أدى إلى أن تحتل دول مجلس التعاون الخليجي مكانة مهمة في الإدراك السياسي لصانع القرار الهندي، نظرا لحاجة الهند لضمان مصادر الطاقة، وعدم توفر البديل، بهدف استمرارية النمو الاقتصادي للهند.

الكلمات المفتاحية: العامل الاقتصادي، مصادر الطاقة، السياسة الخارجية، الاحتياج الاستراتيجي.

Abstract:

This research studies and analysis India – Gulf Cooperation Council relations. The relations between these two occupies significant importance due to their increasing role at the regional and international levels. In fact, India is one of the rising powers that has an immense influence on regional and international interactions. Meanwhile, the Gulf Cooperation Council states enjoy

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد. E-mail: selimali74@yahoo.com

a substantial geostrategic and economic importance for great powers owing to their strategic position and energy resources, namely oil and natural gas. Accordingly, India–Gulf Cooperation Council ties have adopted a pragmatic and balanced policy that aims to secure India's interests, especially the economic interest, and further the Indian presence in the Middle East region. The need for energy resources and the absence of other available options to ensure the continuity of India's economic growth make Gulf Cooperation Council states of paramount significance for Indian decision–makers .

Keywords :economic ties, energy resources, foreign policy, strategic imperative

المقدمة:

يتحدد الإطار السياسي الخارجي لحركة الدولة في اطار علاقاتها الدولية عن طريق العلاقة التفاعلية بين ما هو ثابت من أهدافها, والمتغيرات الإقليمية والدولية بقصد الإسهام في الوسائل التي تعتمدها هذه الدولة من اجل تنفيذ مقوماتها الأساسية ضمن إطار توجهاتها السياسية. وهو ما يفترض انتهاج الدول للسلوك العقلاني والموضوعي من خلال إدراكها لطبيعة الاحداث والتطورات الجارية في الجوار الجغرافي، ومدى التأثير الذي يمكن ان يتركه ذلك على نفوذها ومكانتها في المنطقة، مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانات وقدرات الدول في تحقيق اهدافها.

وقد شكلت العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي إحدى المواضيع المهمة، وذات خصوصية واهمية متنامية في سياق حركة الدول في سياق محيطها الاقليمي والدولي، إنطلاقاً من الجوار الإستراتيجي والعلاقات الاقتصادية المتنامية، فضلاً عن الدور المتزايد الذي يطلع به الطرفان على مستوى التفاعلات الاقليمية والدولية. إذ إتجهت الهند في بداية القرن الحادي والعشرين الى البروز كقوى فاعلة ومؤثرة في التفاعلات الاقليمية والدولية، وإنطلقت لتحقيق ذلك من ضرورة تعزيز علاقاتها مع دول العالم، ولا سيما التي تحتل دور مؤثر على الصعيد الدولي، من أجل تحقيق اهدافها ومصالحها كونها قوة اقتصادية صاعدة.

أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد إحتلت أهمية جيوسياسية وإقتصادية كبيرة في إطار الخريطة الجيوسياسية العالمية، الى جانب مكانتها وقربها الجغرافي من سواحل المحيط الهندي، ووقوعها على

طرق التجارة الرئيسة، ولا سيما الممرات المائية المهمة، فضلاً عن كونها تمتلك مخزوناً كبيراً من مصادر الطاقة، مما منحها اهمية اقتصادية كبيرة في منطقة الشرق الاوسط تحديداً والعالم عموماً.

وعليه، فقد عدت العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي على درجة كبيرة من الاهمية نظراً للعلاقات المتطورة بين الطرفين بفعل طبيعة الاحتياج الاستراتيجي المتبادل بينهما، وللعلاقات الاقتصادية المتزايدة، فضلاً عن إعداد الجالية الهندية في الخليج، والتي شكلت إحدى مبررات تطور العلاقات بين الجانبين.

أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهميتها كونها تتناول ركيزتين على درجة كبيرة من الاهمية، الاولى تتمثل بمكانة الهند كإحدى القوى الصاعدة في التفاعلات الاقليمية والدولية، والتي سيكون لها دور مؤثر في الساحة الدولية، والركيزة الثانية تتمثل بدول مجلس التعاون الخليجي والمكانة الجيوسياسية الكبيرة التي تحتلها في التفاعلات الاقليمية والدولية، ولا سيما من الناحية الاستراتيجية والجيو إقتصادية، مما يجعلها في موقع مؤثر في استراتيجيات القوى العالمية.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة الهندية الخليجية، من منطلق إدراك الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بأهمية تطوير العلاقات المتبادلة، ولا سيما في ابعادها الاقتصادية، وبما يحقق مصالحهما في ديمومة التعاون، وتعزيز دورهما المؤثر على مستوى الاقتصاد العالمي.

إشكالية البحث: ان مكانة وتأثير الهند في سياق العلاقات الاقليمية والدولية، كونها احد أركان المنافسة الاقتصادية الدولية في المستقبل، ولما تمتاز به دول مجلس التعاون الخليجي من اهمية اقتصادية كبيرة ولا سيما في مجال الطاقة، فرض على الطرفين تبني استراتيجية تطوير العلاقات وبما يحقق المصالح والاهداف المشتركة. ومما تقدم، إنطلقت إشكالية الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات منها:

ـ ما هي أُسس وجذور العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي؟.

ـ ما هي ابعاد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي؟.

ـ ما هو مستقبل العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي؟.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من منطلق إتجاهي مفاده: ان هناك علاقة دالية موجبة ما بين مدركات أصحاب القرار السياسي الهندي، وبين قادة دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير مسارات العلاقات بينهما، وفي جميع المستويات السياسية والإقتصادية والأمنية، وبما يخدم مصالحهما وتعزيز مستقبل الأجيال في إطار ديمومة التعاون المتبادل والتأثير على المستويين الإقليمي والدولي.

الاطار المنهجي للبحث: تم استخدام المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي للعلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والمنهج الوصفي والمقارن لبيان طبيعة العلاقات التي تحكم الطرفين.

تقسيمات البحث: في ضوء إشكالية الدراسة وفرضيتها، تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور رئيسة هي:

أولاً: جذور العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي

ثانياً: أبعاد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي

ثالثاً: مستقبل العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي

اولاً : جذور العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي

تُعد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي من الموضوعات المهمة وذات الاهمية المتزايدة في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به كل من الطرفين على الساحتين الاقليمية والدولية. فالهند تُعد من القوى العالمية الناشئة التي ينتظر ان يكون لها تأثير في الساحة العالمية في المستقبل القريب، بينما تبقى دول مجلس التعاون الخليجي ذات اهمية جيوسياسية وإقتصادية كبيرة للقوى الدولية، نظراً للموقع الجيوستراتيجي المهم الذي تحتله، فضلاً عن الممرات المائية المهمة التي تحويها المنطقة من ناحية، وكونها تمثل مخزن لمصادر الطاقة الحيوية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي[1].

تمتد جذور العلاقات الهندية ـ الخليجية الى اعماق التاريخ، إذ تدل الحفريات والدراسات ان هذه العلاقات تعود الى الألف الرابع قبل الميلاد، وكان ذلك نتيجة للروابط التجارية التي جمعت بين حضارة وادي الإندوس وحضارة وادي الرافدين، إذ كان موقع الخليج الجيوستراتيجي المتوسط بين هاتين الحضارتين سبباً في قيام تلك العلاقات، كما ان إزدهار حضارة دلمون في البحرين، وحضارة ماجان في عُمان، جعل من هذه الحضارات محطات للسفن التجارية المتنقلة بين الهند والعراق، إذ كانت المبادلات التجارية هي الأساس في نشوء العلاقات وتطورها[2].

[1] مجموعة باحثين، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، تحرير: محمد عبد العاطي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 177.

[2] د. علي عفيفي علي غازي، العلاقات الهندية ـ الخليجية منذ استقلال الهند في عام 1947، في كتاب: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 80.

وقد إرتبطت دول الخليج بعلاقات تجارية قديمة مع الهند عبر طريق الحرير الذي كان يصل بين آسيا والشرق الاوسط حتى القرن الثالث عشر كونه أحد اهم الطرق التجارية في العالم، مما عزز العلاقة بينهما، وهو ما شجع عدداً لا بأس به من سكان الهند الى الهجرة الى دول الخليج للعمل كتجار وعمال، كما كانت الروبية الهندية عملة متداولة على نطاق واسع في دول الخليج[1]. كما تطورت العلاقات الهندية مع دول الخليج مع بدايات القرن التاسع عشر بعد ان أصبح لشركة الهند الشرقية ـ البريطانية دوراً كبيراً في المنطقة[2].

تاريخياً إرتبطت الهند* منذ القدم بعلاقات وثيقة مع دول الخليج، وقد تعززت تلك العلاقات بصورة كبيرة وتنوعت مجالاتها وإتسع نطاقها منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إذ إحتلت دول مجلس التعاون الخليجي ككيان جماعي أهمية كبيرة بالنسبة للهند نتيجة عوامل عدة، أبرزها الموقع الجغرافي، إذ لا يفصل بينهما سوى بحر العرب.

وقد إرتبطت دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تجارية قديمة مع الهند، من خلال طريق الحرير الذي كان يربط بينهما، مما شجع عدداً لا بأس به من سكان الهند على الهجرة الى منطقة الخليج للعمل كتجار وعمال خلال مرحلة الاستعمار البريطاني للهند، إذ كان طريق الحرير الذي يصل بين آسيا والشرق الاوسط حتى القرن الثالث عشر أحد أهم الطرق التجارية في العالم[3].

---

[1] Prasann Kumar Das, Samir Ranjan Pradhan, India – Gulf Trade Relations, Journal Of Economics And Finance, The Academy Of Economics And Finance, USA, Volume. 4, Issue.1, May-Jun 2014, P.34.

[2] حول دور شركة الهند في منطقة الخليج العربي ينظر: علي عبد الله فارس، شركة الهند الشرقية ـ البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي، الشارقة، المسار للدراسات والاستشارات والنشر، 1997، ص 99 وما بعدها.

* تقع جمهورية الهند الشعبية في جنوب القارة الآسيوية بمساحة إجمالية تقدر بنحو (3،287،590) كيلو متر مربع، وبهذه المساحة الشاسعة تحتل المرتبة السابعة عالمياً، والثانية آسيوياً بعد الصين، وتأخذ الهند أهميتها الجغرافية من كونها تقع في قارة آسيا اكبر القارات، وتمتلك شواطئ طويلة يبلغ طولها نحو (7،517) كيلو متر على المحيط الهادي. ونتيجة للموقع الجغرافي المتميز شكلت الهند إحدى القوى الصاعدة، والتي تسير نحو العالمية من خلال قدرتها على التفاعل مع المحيط الاقليمي والدولي. ينظر: د. محمد الأمير أحمد عبد العزيز، مدخل مفاهيمي تحليلي للقوى الدولية الصاعدة، في كتاب: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 17.

[3] مهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون . مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 18.

ومما يزيد من العلاقات الهندية ـ الخليجية إرتباطاً ان الدين الاسلامي الذي تعتنقه شعوب دول الخليج يُعد حلقة وصل أساسية مع سكان الهند المسلمين، والذين يشكلون ما نسبته (13،4%) من عدد سكان الهند البالغ نحو(1,393,409,038) نسمة حسب إحصائيات عام 2021 وبنسبة (88،17%) من إجمالي عدد سكان العالم[1].

خريطة توضح الموقع الجغرافي للهند ودول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: مهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون . مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 15.

وقد شهدت العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ استقلال الهند عام 1947، تطوراً كبيراً، إذ شكلت الروابط التاريخية والثقافية أحد اهم ركائز تلك العلاقات، مما ترتب عليه تعزيز العلاقات

[1] ينظر: عدد سكان الهند 2021 والترتيب العالمي للهند من حيث الكثافة السكانية، تاريخ الزيارة: 2022/4/13 على الموقع: https://www.softarabia.com/india-population

وللمزيد حول تأثير الدين الإسلامي في شبه القارة الهندية، ينظر: صاحب عالم الأعظمي الندوي، جهود المسلمين في نشر الدين الإسلامي في شبه القارة الهندية: مجلة الندوة الأردية نموذجاً، مجلة ثقافة الهند، الهند، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، المجلد 66، العدد 3، أيلول 2015، ص 24 وما بعدها.

السياسية والاقتصادية بين الطرفين[1]، ومما عزز ذلك إعتماد الهند مقاربة آيديولوجية تجاه منطقة الشرق الاوسط تمثلت بطروحاتها لمكافحة الاستعمار، وإنتهاج سياسة الحياد في معظم القضايا العالمية، فضلاً عن دورها المركزي في حركة عدم الإنحياز[2]. فضلاً عن ذلك، فقد شكلت مصادر الطاقة التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، أحد عوامل تطور العلاقات بين الطرفين، بسبب حاجة الهند الى ضمان تدفق تلك المصادر لديمومة معدلات نمو الاقتصاد الهندي.

كما إتجهت الهند بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة، الى تحديد إتجاهين رئيسين في سياستها الاقتصادية والخارجية من خلال الالتزام بسياسة تحرير الاقتصاد، وتشجيع التجارة الخارجية والشراكات الدولية، وجذب الاستثمارات الاجنبية، الى جانب إتجاه الهند نحو المواقع المتقدمة على صعيد النظام السياسي الدولي، من خلال إظهار نفسها كقوة اقتصادية متقدمة تمهد الطريق نحو حيازة القوة السياسية. وفي هذا السياق، فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الاطراف الدولية التي إتجهت الهند الى تعزيز علاقاتها معها، ولا سيما في المجال الاقتصادي، بهدف ضمان مصالحها القومية في المنطقة والتي أهمها[3]:

1. ان منطقة الخليج العربي تدخل في نطاق المصالح الحيوية للأمن القومي الهندي بحكم الجغرافيا السياسية والروابط الاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تجمعهما مع الهند، فضلاً عن إمتلاكها لأهم مصادر الطاقة في العالم ولا سيما النفط والغاز.
2. ان المنطقة تشكل أهمية بالنسبة للهند كونها تمثل سوقاً للمنتجات الهندية، ومصدراً لجذب الاستثمارات الى الهند، فضلاً عن انها تمثل نقطة جذب لفرص الاستثمار الهندي الى دول المنطقة.
3. تُعد المنطقة من المناطق الجاذبة لأعداد كبيرة من العمالة الهندية التي تشكل تحويلاتها من أهم مصادر الدخل القومي الهندي من النقد الاجنبي.

وفي إطار الرؤية الهندية الجديدة لدورها ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، فقد أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مصالح الهند الحيوية، من خلال إعتماد سياسة براغماتية متوازنة في رسم

---

[1] Shishir Upadhyaya, India's Maritime Security Relations With The Gulf Cooperation Council Countries – prospects Amid Rising Chinese Influence, Journal Of The National Maritime Foundation Of India, June 2019, P.1.

[2] Kadira Pethiyagoda, India –GCC Relations: Delhi's' Strategic Opportunity, Doha, Brookings Doha Center, No.18, February, 2017, P.5 .

[3] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 21 ـ 22.

إستراتيجيتها تجاه دول المنطقة، وتبنيها برنامجاً توافقياً لسياستها الخارجية من خلال رؤية علمانية للحداثة، مع الأخذ بعين الاعتبار إستحقاقات دمج الهند بالنظام العالمي، كونها قوة عالمية ولاعب اساسي في توازن القوى في آسيا، وبما يضمن مصالحها في الوصول الى مصادر الطاقة المهمة، لضمان إستمرار النمو والتنمية الاقتصادية فيها.

ثانيا :أبعاد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي

تُعد المصلحة القومية لأي دولة أو مجموعة من الدول تعد في مقدمة محددات سياساتها الخارجية، والهدف الرئيس بالنسبة لصانعي القرار السياسي الخارجي، بهدف تحقيق الاحتياجات التي لها الأولوية، مثل المحافظة على كيان الدولة، والحفاظ على الأمن القومي، والرفاهية الاقتصادية[1]. إذ تمثل المصلحة القومية المعيار الحاكم الذي تتحدد إستناداً إليه طبيعة العلاقات بين الدول من حيث الصداقة والتعاون، أو من حيث العداء والصراع[2]. ومن اجل فهم طبيعة العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن رصد وتحليل مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي أصبحت تؤثر على طبيعة العلاقات بين الطرفين.

جدول رقم (1)

مؤشرات عامة عن الهند ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017

المؤشر	دول مجلس التعاون الخليجي	الهند
الموقع	جنوب غرب قارة آسيا	جنوب قارة آسيا
السكان (مليون نسمة)	54،6	1،339،2
الزيادة السكانية (%)	2،3	1،1
المساحة (ألف كم2)	2،410،7	3،287،3
الكثافة السكانية (شخص لكل كيلو متر	22،7	450،4

[1] د. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2004، ص 227.

[2] مجموعة باحثين، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، بلا، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2013، ص 332.

مربع)		
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1،461،9	2،597،5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	7،5	6،6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (ألف دولار)	27،3	1،8
التضخم السنوي (%)	1،0	2،5

المصدر: ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 17، تشرين الثاني 2018، ص 4.

1. الأبعاد الإقتصادية

إن أي تحليل موضوعي للعلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي في بعدها الإقتصادي لا بُد أن يأخذ في الاعتبار المكانة المهمة التي تحتلها منطقة الخليج العربي، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الجيوسياسية والإقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي. ومن ثم فان أبرز دوافع العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل بالأبعاد الاقتصادية، إذ أن الأهمية الجيو إقتصادية، التي تحتلها دول المجلس، لموقعها الجغرافي، ولإمتلاكها لمصادر الطاقة المهمة (النفط والغاز)، فضلاً عن كونها تمثل سوقاً إستهلاكية وإستثمارية، شكلت الدافع الأساس في إطار تلك العلاقات. ويمكن تناول أبرز تلك الأبعاد، وكما يلي:

أ. التبادل التجاري

شكلت العلاقات التجارية والاستثمارات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي اهم ركائز منظومة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. إذ تطور حجم التبادل التجاري بين الجانبين بشكل كبير منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وإستناداً للبيانات الصادرة من وزارة التجارة الهندية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2013 ـ 2014 نحو (150) مليار

دولار، بإجمالي واردات بلغت نحو (102) مليار دولار، وإجمال صادرات بلغت نحو (48) مليار دولار[1]. كما شكلت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً في عام 2014، اكبر شريك تجاري للهند، وعلى مستوى الدول جاءت كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ضمن أكبر خمسة شركاء تجاريين للهند، في حين جاءت الهند بالمرتبة الرابعة كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، ورابع سوق لصادراتها بعد كل من اليابان، الصين، وكوريا الجنوبية، وبنسبة (10%) من إجمالي صادراتها الى العالم[2]. وتُعد تجارة الحديد والصلب والوقود المعدني والماس والمعادن الثمينة والحبوب والتوابل، والمعدات الكهربائية والإلكترونية من أبرز الصادرات الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين تُعد موارد الطاقة (النفط والغاز) ومنتجاتها الكيمياوية من ابرز الواردات الهندية لدول المجلس[3].

وقد بلغ حجم التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2015 نحو (34،62) مليار دولار، وإحتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون بالنسبة لمؤشر التبادل التجاري مع الهند بإجمالي بلغ نحو (21،7) مليار دولار، وبنسبة (62،8%) من إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والهند[4]. وجاءت تجارة اللؤلؤ والاحجار الكريمة والحلي والحبوب والاجهزة الكهربائية والالكترونية والحديد والصلب في المرتبة الاولى للصادرات السلعية غير النفطية، وبنسبة تشكل نحو (81،8%) من إجمالي الصادرات السلعية، في حين جاءت تجارة اللؤلؤ والاحجار الكريمة والحلي في المرتبة الاولى للواردات السلعية غير النفطية بقيمة بلغت نحو (8،320) مليون دولار، وبنسبة (38،2%) من إجمالي الواردات السلعية للمدة نفسها[5].

كما إرتفع حجم التبادل التجاري السلعي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017، ليصل الى نحو(92،9) مليار دولار، مقارنة بنحو(5،84) مليار دولار في عام 2016، وبنسبة إرتفاع بلغت نحو (9،9%)، وهو ما يشكل نحو (9،3%) من إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس

---

[1] Saeed Rigiladez, Mohd Asef Khan,Trade Relation India And Gulf Cooperation Council Countries – An Empirical Study, International Research Journal Of Business And Management, Volume.5,Issue.11, November 2014, P. 42.

[2] د. ناصر التميمي، العلاقات الهندية ـ الخليجية: هل تصبح الهند " الصين" الجديدة؟، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان 2016، ص 4.

[3] Saeed Rigiladez, Mohd Asef Khan, Op.Cit, P. 41.

[4] ينظر: التقرير السنوي، التبادل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016، ص ص 5 ـ 6.

[5] المصدر نفسه، ص 6.

التعاون الخليجي في الاسواق العالمية[1]. وجاءت الامارات العربية المتحدة بالمرتبة الاولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لحجم التبادل التجاري السلعي مع الهند، وبنسبة بلغت نحو (47،3%) من إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع الهند[2].

أما في عام 2018 فقد إرتفع حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي الى نحو (103) مليار دولار، مما جعل دول مجلس التعاون مجتمعةً أكبر شريك تجاري للهند[3]. وجاءت المملكة العربية السعودية كأكبر شريك تجاري من بين دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي الصادرات السلعية الى الهند في عام 2018، وبنسبة بلغت نحو (36%) من إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الى الهند[4]. أما خلال المدة 2019 _ 2020، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي نحو (139) مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة (19%) من إجمالي التجارة الخارجية للهند، وجاءت الامارات بالمركز الثالث كأهم شريك تجاري للهند، في حين إحتلت السعودية المركز الرابع، ثم قطر بالمركز (22)، والكويت بالمركز (25) على التوالي[5].

ب. الإستثمارات

لم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي على التبادل التجاري، وإنما شكلت الاستثمارات الهندية في دول مجلس التعاون بعداً آخر لتطور العلاقات بين الجانبين، إذ تعد الهند واحدة من المصادر الرئيسة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ تصُنف الهند بأنها واحدة من أكبر المستثمرين في المملكة العربية السعودية، إذ تضاعف حجم الإستثمار في المملكة من (36) مليار دولار للمدة 2013 ـ 2014، ثم الى (45) مليار دولار للمدة 2014 ـ 2015، ثم الى (55) مليار دولار للمدة 2015 ـ 2016، وبلغ نحو (60) مليار دولار للمدة 2016 ـ

[1] ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 17، تشرين الثاني 2018، ص 2.

[2] المصدر نفسه، ص 3.

[3] Shishir Upadhyaya, India's Maritime Security Relations With The Gulf Cooperation Council Countries – prospects Amid Rising Chinese Influence, Op.Cit,P.1.

[4] ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانون الثاني 2020، ص 3.

[5] Manjari Singh, India _ Perfian Gulf Relations: From Transactional to Strategic Partnerships, Partnerships, Claws Journal, Centre For Land Warfare Studies, New Delhi, India, Summar 2020,P.160.

2017[1]، وتركز عمل الشركات الهندية في العديد من القطاعات، مثل الإنشاءات والإدارة والإستشارات، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والصناعات الدوائية. كما حلت الهند بالمرتبة السابعة من حيث القيمة التراكمية للإستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الإمارات، بقيمة إجمالية بلغت نحو (85،1) مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو (3،2%) من إجمالي حجم الإستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2011، كما إستثمرت الشركات الإماراتية في الهند ما قيمته نحو (2،51) مليار دولار في عام 2012، وبنسبة بلغت نحو (4،3%) من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الهند، لتحتل بذلك المركز الاول عربياً والخامس عالمياً من بين كبار الدول المستثمرة في الهند[2].

كما تشير بعض التقارير الى ان عدد الشركات الهندية العاملة في الامارات بلغت نحو (3300) شركة، منها (700) شركة موجودة في المنطقة الحرة في جبل علي، في حين ان بعضها الآخر موجود في مناطق التجارة الحرة في الشارقة وعجمان، ورأس الخيمة والفجيرة، فضلاً عن ذلك، فقد تضاعفت الاستثمارات الهندية في السعودية لتصل الى نحو (2) مليار دولار، تركزت في قطاع تقنية المعلومات والبناء والمقاولات والسلع الهندسية والزراعية، ومنذ عام 2012 أصبحت الهند رابع اكبر مستثمر في السعودية متقدمة على اليابان، بإجمالي إستثمارات بلغت نحو (400) مليون دولار، كما بلغ عدد الشركات الهندية العاملة في قطر والمملوكة بنسبة (100%) للجانب الهندي نحو (26) شركة تعمل في مجال المقاولات وتجارة الذهب والمواد الغذائية، الى جانب وجود نحو (6497) شركة مشتركة قطرية ـ هندية تعمل في المجالات الاخرى، اما في الكويت فتمتلك شركة (يو تي آي إنترناشيونال)، وهي شركة تمويل هندية صندوقاً إستثمارياً، بالإشتراك مع طرف كويتي، وتتخذ من الكويت مقراً لها[3].

فضلاً عن ذلك، فقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين الهند وسلطنة عُمان، عندما بدأت منذ عام 2005، شركة هندية ـ عُمانية بالإستثمار في مجال إنتاج الأسمدة برأسمال قدره (969) مليون دولار، كما تم الاتفاق على إنشاء صندوق إستثماري مشترك مع عُمان، وإشترت شركة (جيندال) للصلب والطاقة في دلهي شركة (شديد للحديد والصلب) في سلطنة عُمان مقابل (464) مليون دولار. أما في البحرين فقد تعززت الاستثمارات مع الهند منذ عام 2012، عندما سمحت البحرين بوجود أعداد من الشركات الهندية،

[1] د. محمد مدسر قومار، العلاقات الهندية ـ السعودية: الأبعاد الإستراتيجية الناشئة، ترجمة: عبد العزيز الحميد، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، العدد (32)، 2018، ص 29.

[2] يوسف ذياب، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الامارات والهند، تقرير وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، آيار 2014، ص 15.

[3] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 93 ـ 95.

وفتح مقار لها للوصول الى السوق الخليجية، ومن أبرز هذه الشركات (شركة تاتا لخدمات الاستشارة، كيمكو، بنك كنارا، بنك بارودا، وبنك أوف إنديا)[1].

2. مصادر الطاقة

شكل البعد النفطي أحد أهم أبعاد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، إنطلاقاً من ان دول المجلس تُعد من أهم مناطق الطاقة إنتاجاً وتسويقاً وإحتياطياً، في عالم لم يعد فيه النفط سلعة تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب، بل اصبح قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة التطور والصراع الدولي، ومن ثم اصبحت رؤية الهند لدول مجلس التعاون الخليجي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجيتها لأمن الطاقة، والأمن القومي الهندي، بهدف تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة.

ووفقاً لم تقدم، فقد ادرك صانع القرار الهندي أهمية ضمان الوصول للطاقة الحيوية اللازمة لإستمرارية التنمية والتطور الاقتصادي للهند، كونها قوة اقتصادية صاعدة عالمياً. إذ يتوقع ان ترتقي الهند الى المرتبة الثانية بين أكبر اقتصاديات العالم بحلول عام 2025، متجاوزة الولايات المتحدة الامريكية تسبقها الصين فقط، مقارنة بالمرتبة السابعة التي كانت تحتلها في عام 2016، وبناتج إجمالي يقدر بنحو (2،1) تريليون دولار، وبنسبة (2،8%) من الناتج الإجمالي العالمي[2]، ومما يعزز من تلك المكانة ان الهند تعد من أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصين، الى جانب انها ستصبح أكثر الدول من حيث النمو السكاني، إذ تشير البيانات الصادرة من الامم المتحدة بانها عدد سكان الهند سيتجاوز مليار ونصف نسمة بحلول عام 2040[3].

وإستناداً الى ما تقدم، ونتيجةً لضعف الانتاج والاحتياطي الهندي من مصادر الطاقة، ولا سيما النفط، فقد أصبحت الهند منذ عام 2007 خامس أكبر مستهلك للنفط على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان وروسيا، وشكل إعتمادها على النفط ما نسبته (34%) من إجمالي إستهلاك

[1] المصدر نفسه، ص ص 95 ـ 97.

[2] د. عبد القادر دندن، تحديات الأمن الطاقوي ومستقبل صعود القوة الهندية: إشكاليات وإستجابات، في كتاب: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 168.

[3] International Energy Agency, world Energy Outlook Special Report, France, India Energy Outlook 2021, P.64.

الهند من النفط[1]. ثم أصبحت الهند منذ عام 2015 في المرتبة الثالثة كأكبر مستهلك للنفط عالمياً بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين، وبإحتياطي بلغ نحو (3،919) مليار برميل[2].

كما تشير بعض التقارير الصادرة من وكالة الطاقة الدولية، بأن الطلب الهندي على مصادر الطاقة سيكون من بين الاعلى في العالم ضمن الدول الكبرى، بعد عام 2025، لتكون الأكبر عالمياً من حيث نصيبها في زيادة الطلب الطاقوي العالمي[3].

جدول رقم (2)

إمدادات الطاقة الأولية للهند للمدة (2012 ـ 2030)

إمدادات الطاقة الأولية	2012	2030
الفحم	%47	%51
النفط	%27	%28
الغاز	%8	%9
الطاقة النووية والمتجددة والهيدروليكية	%3	%6
اخرى	%14	%6

Source: Jean Francois Seznec, Ramesh Pallakonda, India's Energy Needs And The Arab Persian Gulf, Atlantic Council, Global Energy Center, January 2017, P.5.

[1] روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة: محمد فتحي خضر، الطبعة الاولى، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016، ص 136. وينظر: نديم أحمد موناكل، العلاقات الهندية ـ الإيرانية... التحديات والتوقعات، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، السنة الرابعة، العدد (11)، نيسان 2020، ص 103.

[2] Jean Francois Seznec, Ramesh Pallakonda, India's Energy Needs And The Arab Persian Gulf, Atlantic Council, Global Energy Center, January 2017, P.5.

[3] د. عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص163.

ووفقاً لما تقدم، فقد أدركت الهند أهمية دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إمتلاكها لمصادر الطاقة المهمة، إذ تتركز نسبة عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد في دول المجلس تُقدر بنحو (496،5) مليار برميل من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، وفقاً لإحصائيات عام 2020، فضلاً عن مساهمتها بنسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام، والتي تُقدر بنحو (43،3) تريليون متر مكعب من إجمالي الاحتياطي العالمي لعام 2020[1]. وتعتمد الهند على نحو (42%) من إجمالي وارداتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي، وتعد السعودية اكبر مصدر للنفط الى الهند للمدة 2016 ـ 2017، وبنسبة بلغت نحو (20%) من إجمالي الواردات النفطية الهندية، في حين تشكل قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي الى الهند من بين دول المجلس[2]، لا سيما بعد ان نجحت الهند في التوقيع على إتفاقية طويلة الأمد تمتد لـ (20) سنة مع قطر لشراء الغاز الطبيعي، والذي وصلت اول شحنة منه الى الهند في عام 2004، وقد اصبحت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال تغطي نحو (85%) من الطلب الهندي للغاز الطبيعي في عام 2014[3].

3. الجالية الهندية

تلعب العمالة الهندية دوراً مهماً في إطار تطور العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، إذ تتلقى الهند اعلى نسبة من التحويلات المالية من قبل مواطنيها المقيمين في هذه الدول، وتعد الجالية الهندية العاملة في دول مجلس التعاون ثاني أكبر جالية هندية منتشرة في العالم. إذ تشير البيانات الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية الهندية الى وجود نحو (8،5 ـ 10) مليون مغترب هندي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يوضح الجدول رقم (3).

[1] ينظر: إحصائيات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشرين الاول 2021، ص ص 5 ـ 6.

[2] Rahul Roy Chaudhury, India and the Gulf region: building strategic Partnerships, 29 August 2018, At: https://www.iiss.org/blogs/analysis/2018/08/india-gulf-strategic-partnerships

[3] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 120.

جدول رقم (3)

المغتربين الهنود في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الهنود غير المقيمين	الاشخاص من أصل هندي	الهنود في الخارج
البحرين	321،918	3،257	316،175
الكويت	928،421	1،482	929،903
عُمان	688،226	919	689،145
قطر	961،539	500	692،039
السعودية	2،812،408	2،160	2،814،568
الامارات	3،100،000	4،586	3،104،586
الاجمالي	8،533،512	12،904	8،546،416

Source: Manjari Singh, India _ Perfian Gulf Relations: From Transactional to Strategic Partnerships, Claws Journal, Centre For Land Warfare Studies, New Delhi, India, Summar 2020,P.163.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فان الهند تعد أكبر متلق للتحويلات المالية في العالم، والتي تصل الى نحو (38،1) مليار دولار، وبنسبة تشكل (2،8%) من إجمالي الناتج المحلي للهند، ويعزى ذلك الى ان الهند تعد بلد منشأ للمهاجرين الدوليين منذ الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، إذ بدأت الهجرة الهندية الى دول الخليج من ولايات الهند الجنوبية، ولا سيما ولاية كيرالا[1]. وحسب البيانات الرسمية الهندية، شكلت التحويلات النقدية للعمالة غير الماهرة النسبة الأكبر من التحويلات النقدية الإجمالية الى الهند، وساهمت هذه التحويلات جميعها في تعزيز إحتياطي النقد الأجنبي، إذ وصل إجمالي التحويلات المالية للهنود المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي نحو (45) مليار دولار، وهو ما جعل الهند تتصدر دول

[1] Manjari Singh, India _ Perfian Gulf Relations: From Transactional to Strategic Partnerships, Op.Cit, P.136.

العالم في حجم تحويلات المغتربين، تليها الصين بنحو (25،7) مليار دولار، ثم المكسيك بنحو (25) مليار دولار، ثم الفلبين بنحو (17) مليار دولار، ثم فرنسا بنحو (12،5) مليار دولار[1].

وتبرز أهمية الجالية الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي، الى رغبة الهند في حماية حقوق المغتربين الهنود، إذ وجه رئيس الوزراء الهندي (نارييندار مودي) لدى زيارته الى الامارات في عام 2015، خطاباً الى نحو (50) ألف مغترب هندي، وأكد على ان الحفاظ على رفاهية الهنود المقيمين وضمان مصالحهم على المدى البعيد في دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر اولويات الحكومة الهندية[2].

ولا شك، فقد اسهمت الجالية الهندية في تطور العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، من خلال لعب دور مهم في نمو وتطور إقتصاد دول الخليج، وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وهو ما إنعكس إيجاباً على العديد من قطاعات التعاون بينهما، إذ أشار تقرير لوزارة الشؤون الخارجية الهندية للعام 2012 ـ 2013، الى الدور الإيجابي الذي لعبته الجالية الهندية ورجال الأعمال الهنود في بناء وتطوير إقتصاد البحرين على مدى العقود الماضية، فضلاً عن ما تشكله الجالية الهندية من قوة عمل لها ثقل مهم في العديد من دول المجلس، لا سيما ان هؤلاء اصبحوا يشكلون نسبة كبيرة قياساً بعدد الجاليات المنتشرة في دول الخليج والسكان الأصليين[3].

ومما تقدم، يمكن القول بإمكانية ان تتحول العمالة الهندية الى قوة سياسية ضاغطة في المستقبل، لا سيما وان العمالة الهندية تُعد أكبر قوة عاملة اجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعني تقوية نفوذ الهند وموقفها الاستراتيجي في التفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية التأثير على صانع القرار السياسي الخليجي، مع إمكانية تدويل قضية العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الاجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في الحقوق كافة[4].

---

[1] وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي إنموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمسق، 2015، ص ص113. وينظر: زوشما راماتشاندران، الهنود العاملون في الخارج: ذراع جديد للنمو الاقتصادي، في كتاب: مجموعة باحثين، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 122.

[2] د. علي عفيفي علي غازي، العلاقات الهندية ـ الخليجية منذ استقلال الهند في عام 1947، مصدر سبق ذكره، ص 88.

[3] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[4] د. سليم كاطع علي، إشكالية الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (86 ـ 87)، تموز ـ تشرين الاول 2021، ص 121.

وفي هذا الاطار، فقد تمكنت الحكومة الهندية من عقد العديد من الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف ضمان وحماية حقوق العمالة الهندية في دول المجلس، ولعل من أمثلة تلك الاتفاقيات، الاتفاقية التي عقدتها الهند مع الامارات عام 2006، ومع قطر والكويت في عام 2007، ومع السعودية في عام 2009، الى جانب مطالبة وزارة الخارجية الهندية في عام 2014، لدول مجلس التعاون الخليجي بزيادة أجور العمالة الهندية في شركات القطاعين العام والخاص في تلك الدول[1].

ومما تقدم، يمكن القول ان دور القوى العاملة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي، اصبح دوراً مؤثراً لصالح الوطن الام، من خلال تأثير ومكانة التحويلات المالية السنوية التي تعزز من ميزانية الدولة، فضلاً عن التأثير المتنامي لتلك العمالة في البلدان التي تعيش فيها، وهو ما شجع الهند ودول مجلس التعاون الخليجي على توظيف تلك العمالة اقتصادياً وثقافياً بما يعزز من العلاقات بين الجانبين.

4. الأبعاد السياسية والثقافية

سعت الهند بعد عقود عدة تميزت بإحتلالها لمكانة هامشية نسبياً في إطار العلاقات الدولية، الى تعزيز مكانتها الدولية، وخلق عالم متعدد الاقطاب، تكون هي احد اقطابه، وبدأت في تغيير سياستها وإستراتيجيتها للأمن القومي، ولكن برؤية تتفق مع مقتضيات العصر، في إطار سعيها لتكون في مصاف القوى الدولية الكبرى[2].

وفي هذا الإطار، سعت الهند الى زيادة وتعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي في العديد من مناطق العالم، ولاسيما المهمة منها، وإعتمدت في سبيل ذلك عدة إستراتيجيات أهمها[3]:

1. سياسة التوجه نحو الشرق، عبر تعزيز علاقات الهند مع دول شرق وجنوب شرق آسيا .
2. إجراء تحليل نقدي للسياسة الخارجية الهندية، بهدف تعزيز علاقاتها مع القوى الاقليمية والدولية، من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول المهمة.

[1] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

[2] د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مكانة الهند في الاستراتيجية العالمية... التحديات وآفاق المستقبل، في كتاب: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 130.

[3] منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص ص 222 ـ 223.

3. السعي الهندي لمشاركة أكبر في عمليات صنع القرار داخل الامم المتحدة، نظراً لدورها في مجال عمليات حفظ السلم، مما يدعم حضورها الدبلوماسي.

ووفقاً للمنظور الهندي، فقد اصبحت الأبعاد السياسية أحد اهم ثوابت العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لأهمية الوزن السياسي لهذه الدول سواء في الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة أم غيرها من المنظمات الدولية الأخرى، مما دفع بالطرفين الى السعي للحصول على اكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تواجهها في المحافل الدولية.

ومما يعزز العلاقات السياسية بين الجانبين طبيعة المرتكزات التي إستندت عليها السياسة الخارجية الهندية في إطار علاقاتها الاقليمية والدولية، عبر تكريس الاحترام المتبادل للسيادة وللسلامة الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاعتماد على الحلول السلمية لمعالجة النزاعات الدولية، والاعتماد على مبادئ التعايش السلمي كمحدد لعلاقاتها وسياساتها الخارجية لضمان الاستقرار السياسي والسلم والأمن الدوليين[1]. كما ان أحد عوامل تطور العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ان أي منهما لم ينظر لعلاقاتهما البينية من خلال النزعات القومية، او التوجهات الآيديولوجية المؤسسة على إعتبارات دينية أو إثنية لجماعات العمل السياسي لكل منهما، بل إرتكزت تلك العلاقات على اساس المصالح المشتركة[2].

ولا شك فان ما تقدم، يشكل عاملاً مشجعاً لدول مجلس التعاون الخليجي الى التقارب مع الهند، كونها تدعم السيادة والاستقرار وسلامة الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إنطلاقاً من رغبة دول مجلس التعاون في الحفاظ على دولها ومصالحها، وعدم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، كونه يتقاطع مع توجهات دول المجلس الخارجية، الى جانب موقف الهند البراغماتي والمتوازن تجاه العديد من القضايا والاحداث الاقليمية والدولية، كونها إنتهجت برنامجاً توافقياً لسياستها الخارجية من خلال رؤية حضارية تأخذ بعين الاعتبار إستحقاقات الهند كقوى صاعدة* في النظام الدولي.

---

[1] د. محمد الأمير احمد عبد العزيز، العلاقات الهندية الدولية والاقليمية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 103.

[2] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 147.

* يذهب مفهوم القوة الصاعدة الى: تلك القوى التي تشهد نسبة عالية من النمو الاقتصادي، وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق اهدافها القطاعية ضمن نطاق معين. كما تُعرف القوة الصاعدة بانها: دولة وبشكل أدق فاعل تطور موارد وقدرات متزايدة في الاغلب أو كأبعاد القوة، والتي تصبح بشكل متزايد قادرة على تحويل تلك الموارد والقدرات الى قوة شاملة

فضلاً عن ذلك، فقد أدركت الهند أهمية الاعتبارات الثقافية في تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، عبر توظيف ثقافتها وموارد قوتها الناعمة في التغلغل الى دول المجلس، لا سيما بعد أن أدرجت الهند عامل الثقافة كعامل مهم في إطار سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون، من خلال إقامة المعارض والمشروعات والمنتديات الثقافية المشتركة، كما هو الحال في مشروع " كلمة" التابع لهيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة وترجمة الكثير من العناوين المعنية بالثقافة الهندية الى اللغة العربية، وإقامة سلسلة من المعارض للكتب الصادرة باللغة العربية والهندية في المركز الثقافي الهندي العربي في نيودلهي، الى جانب التوقيع على إتفاقيات التعاون الثقافي بين الهند ودول مجلس التعاون، كإتفاقية التعاون الثقافي بين الهند وقطر الخاصة بإقامة العروض الفنية في الجانبين، وتنظيم معارض الصور للآثار الاسلامية في الهند، وعرض افلام ومهرجانات السينما السنوية[1]. فضلاً عن سياسة الهند في تنفيذ المشاريع الانسانية والخدمية في مجال الثقافة والتعليم والمياه والخدمات الاجتماعية والمشاريع الصحية والرعاية الاجتماعية.

5. الأبعاد الأمنية

إنطلاقاً من محورية دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار التنافس بين القوى الاقليمية والدولية، بهدف ضمان نفوذها ومصالحها حول العالم، فقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الهندي الاهمية الامنية لدول مجلس التعاون، إذ اكد وزير الدفاع الهندي الاسبق (جورج فرنانديز) في نيسان عام 2000، على:" ان منطقة مصالح الهند تمتد الى نحو 11200 كم، من سواحل استراليا الى سواحل الخليج العربي، والتي سيعمل فيها الاسطول الهندي لتأمين مصالح الهند"[2]. وعليه، تشكل منطقة الخليج العربي، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي أهم المناطق الحيوية في إستراتيجية الهند لحماية الممرات الملاحية التي تعبر من خلالها إمدادت الطاقة الضرورية لتطور الاقتصاد الهندي، وغيرها من السلع بين آسيا واوربا، وهو ما شجع على إجراء المناورات البحرية المشتركة بين الطرفين، والتدريبات المشتركة في مجال مكافحة الارهاب والقرصنة البحرية، فضلاً عن تبادل الزيارات بين العسكريين والخبراء في الشؤون

أو عالمية. ينظر بذلك: شبلي اليامنة، التحول في المفهوم الامريكي للقوة وإنعكاساته على النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص 72.

[1] د. علي عفيفي علي غازي، مصدر سبق ذكره، ص ص 92 . 93.

[2] نقلاً عن: مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 22.

العسكرية، كما في الاتفاقية الهندية ـ السعودية لتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري التي وقعت عام 2016، والتي إعترفت بالترابط بين أمن وإستقرار منطقة الخليج وشبه القارة الهندية[1].

فضلاً عن ذلك، فان الترابط العضوي بين المحيط الهندي والخليج العربي من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، أدى الى إرتباط موضوع أمن الطاقة بالأمن البحري، إذ ان تنامي العلاقات التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما وانها تتم من خلال النقل البحري، جعل من أمن الممرات المائية عاملاً مهماً في الحسابات الاستراتيجية لكل من الطرفين، مما جعل أمن المحيط وأمن الخليج مترابطين بشكل كبير، بهدف تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الامنية الاخرى[2]. الى جانب التعاون الامني بين الجانبين، عبر تبادل المعلومات الاستخبارية مع دول مجلس التعاون الخليجي لمنع الهجمات الارهابية وتمويل الارهاب.

ومما تقدم، نخلص الى ان العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، تميزت بتعدد وتنوع أبعادها، وهو ما أدى الى تنامي تلك العلاقات، ولا سيما في بعدها الاقتصادي كونه من المرتكزات الرئيسة التي تعتمد عليها الهند في تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، فالهند لم تكن عبر مراحل تاريخها السياسي بعيدة عن دول مجلس التعاون الخليجي، بل كانت على تواصل مع دول المنطقة، وبما يحقق اهداف سياستها الخارجية، على الرغم من ان السمة البارزة في السياسة الخارجية الهندية تجاه دول المجلس كانت متغيرة وليست ثابتة، إذ اصبحت محكومة بالمصالح الاقتصادية بالدرجة الاساس في الوقت الراهن.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي

ان دراسة مستقبل أي ظاهرة سياسية أو مشكلة ما يتطلب رؤية علمية موضوعية لما هو واقع في تلك الظاهرة، ناهيك عن تأثير حدود حركتها الدولية، ومسارات تفاعلاتها الاقليمية والدولية. فالدول في إطار علاقاتها يجب ان تهتم بالنظر الى المستقبل ليس لأسباب تتعلق بممارسة نوع من الترف الفكري أو لقياس مدى تأثير الاحتمالات المستقبلية على النظام السياسي من حيث بقاءه أو إندثاره فحسب، وإنما

[1] د. علي عفيفي علي غازي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[2] مجموعة باحثين، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سبق ذكره، ص 185.

تسعى الدول التي تبحث عن تحقيق مصالحها القومية أن تستكشف أو تضع صورة تقريبية لما سيكون عليه المستقبل المنظور، ووضع البدائل لنمط حركتها الدولية، ومجابهة التحديات التي تحد من حركتها الخارجية[1].

وفي ضوء ما تقدم، فان المستقبل يؤشر ان العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي في طريقها الى التقارب والانفتاح إنطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين، فهناك عوامل متعددة قد تدفع الهند الى النظر في الجوانب الاستراتيجية لهذه العلاقات، إذ ان إهتمام الهند المتزايد بالإرتقاء نحو قمة الهرم العالمي في المجال السياسي والاقتصادي الى البعد الاستراتيجي لإعتمادها على موارد الطاقة، سوف يعزز من العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون، ولا سيما ان دول المجلس ومنطقة الخليج العربي عموماً تتمتع بموقع جيو إستراتيجي وجيو سياسي وإقتصادي كبير بالنسبة للقوى الكبرى نظراً للممرات المائية المهمة في المنطقة، ولكونها تمثل مخزوناً إستراتيجياً كبيراً للطاقة، فضلاً عن مكانتها الاقتصادية التي تحتلها على المستوى الاقليمي والدولي[2].

ونظرً لأهمية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، لاسيما في ظل حاجة الهند للمواد الاولية وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، لديمومة نمو إقتصادها، فضلاً عن كونها تمثل سوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية، يمكن القول ان علاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي ستبقى محكومة بالاعتبارات الاقتصادية ـ التجارية في المقام الأول، مع إمكانية تطور تلك العلاقات، كونها تشكل إحدى دعائم استمرارية صعود الهند على المستوى العالمي.

ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، فإنه من المحتمل ان يزداد إعتماد الهند على سد إحتياجاتها من النفط من خلال الاستيراد وبنسبة تقدر بنحو (90%)، ومن المتوقع ان تصبح الهند في مقدمة دول العالم في إستيراد النفط بحلول عام 2025، وان يزداد استهلاك الهند من الغاز الطبيعي من (120) مليون متر مكعب يومياً الى (391) مليون متر مكعب يومياً بحلول عام 2025، مما سيؤدي في حال تحقق ذلك الى زيادة الطلب على الغاز الى نحو (20%) في عام 2025، وارتفاع وارداتها النفطية الى نحو (90%) في المستقبل تأتي

[1] د. سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية، مجلة إتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا . برلين، المجلد الاول، العدد الاول، كانون الثاني 2017، ص 3.

[2] د. علي عفيفي علي غازي، مصدر سبق ذكره، ص 93.

اغلبها من دول مجلس التعاون الخليجي[1]. ولعل ما يعزز من أهمية النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، عدة عوامل تتعلق بخصوصية هذا النفط ومميزاته، وأبرزها[2]:

1. غزارة إنتاج البئر الواحدة عما عليه في مناطق أخرى في العالم.
2. قربه من مناطق الاستهلاك في أوربا الغربية واليابان، إذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.
3. نوعيته الجيدة، إذ تقل نسبة الكبريت فيه، فضلاً عن كونه ذا كثافة عالية.
4. يُقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ تعد الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام من بين دول المجلس.
5. سهولة العثور على الآبار النفطية إذ أنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز العشرين سنتاً للبرميل الواحد.

ولا شك، فان ما تقدم، لا يعني عدم وجود معوقات سياسية وإجتماعية وأمنية قد تواجه تطور العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل أبرزها التوتر الهندي ـ الباكستاني، والتوترات الطائفية الهندوسية ـ الاسلامية، الى جانب التحديات المتعلقة بالهوية الحضارية والثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تتعرض لتهديدات جدية في ظل تزايد أعداد العاملين الهنود في دول المجلس، فضلاً عن طبيعة المتغيرات السياسية والامنية والعسكرية في منطقة الخليج العربي، وهو ما يؤثر سلباً في مسار وإتجاهات العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومن هنا يمكن القول، بوجود مجموعة من الاعتبارات والاسس التي سوف تساهم في تعزيز العلاقات بين الطرفين في المستقبل وهي[3]:

1. إعتراف دول مجلس التعاون الخليجي بالدور المتنامي للهند على المستوى الاقليمي والدولي، مما سيترتب عليه تعاظم مصالحها في منطقة الخليج، لا سيما فيما يتعلق بموارد الطاقة وأهمية ضمان

[1] مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 137.

[2] د. سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد (42)، حزيران 2021، ص 158. وينظر: محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة، الطبعة الاولى، دراسات استراتيجية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الاول 2005، ص ص 49 ـ 50.

[3] مجموعة باحثين، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سبق ذكره، ص ص 192 ـ 193.

إمدادات آمنة، وإقرارها بالهند كقوة عالمية صاعدة مما يمكنها من المساهمة في تعزيز الأمن في المنطقة وحماية الممرات المائية التي تربط الخليج بالمحيط الهندي.

2. إدراك صانع القرار الخارجي في كل من الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بأن الخليج العربي يمثل منطقة بالغة الاهمية للهند، ومن ثم فان الضرورة الامنية تقتضي بأن لا تكون منطقة الخليج مكاناً يمكن من خلاله تهديد الهند ومستوى النمو الاقتصادي فيها.
3. إمكانية توظيف الهند لنفوذها الاقليمي والدولي، وتحسين علاقاتها مع بعض الدول الاقليمية التي ليست على وفاق تام مع دول مجلس التعاون مثل ايران، إذ يمكن للهند ان تلعب دور الوسيط بين هذه الاطراف، وبما يحقق الامن والاستقرار الاقليمي.
4. حسم الخلاف الهندي ـ الباكستاني حول قضية كشمير، بطريقة سلمية لأن ذلك من شأنه ان يساهم في تعزيز العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما وان لباكستان علاقات تقليدية وإستراتيجية مع بعض دول المجلس مثل المملكة العربية السعودية.

ولا بُد من الإشارة في هذا السياق، الى ان طبيعة التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، وحالة عدم الاستقرار التي تواجه دولها، فضلاً عن المحاور والتكتلات الاقليمية والدولية، سينعكس سلباً على إمدادات الهند من الطاقة، الامر الذي سيدفع بإتجاه تعزيز العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي لحماية مصالحها الاقتصادية، وهو ما يمنح الهند أمن إضافي في مجال الطاقة، لأن أي إنقطاع لإمدادات النفط من دول الخليج يترتب عليه عواقب كارثية على الاقتصاد الهندي في المستقبل.

ووفقاً لتلك الرؤية، يمكن القول ان تطور العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي سيرتكز مستقبلاً على مبدأ تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الجانبين، فضلاً عن تكثيف التعاون في مجال الدفاع من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وتبادل الزيارات بين العسكريين والخبراء في الشؤون العسكرية، الى جانب التدريبات المشتركة في مجال مكافحة القرصنة، إنطلاقاً من إدراك الطرفين لأهمية الترابط بين إستقرار منطقة الخليج وأمنها وشبه القارة الهندية. وقد شكل التعاون في مجال حماية الممرات الملاحية أحد مجالات تطور تلك العلاقات، ولا سيما الإتفاق الذي تم بين الهند والسعودية في عام 2016، إذ ركز على ضرورة التعاون من أجل تعزيز الأمن البحري[1].

[1] د. علي عفيفي علي غازي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

ومما تقدم، يمكن القول ان طبيعة التحديات التي تواجه الطرفين، وتداخل المصالح المشتركة، سيكون عاملاً دافعاً نحو تجاوز تلك المعوقات، لا سيما وان الهند في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي تؤكد على عمق الروابط التاريخية لتلك العلاقات، وطبيعة التبادل الثقافي الذي أسهم في إنتشار العديد من الافكار والعلوم المتعلقة بالفلك والطب والعمارة والفلسفة، فضلاً عن مواقف الهند المحايدة وإلتزامها بدعم القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ودعم الحكومات العربية في أعقاب مرحلة ما سمي بـ " الربيع العربي"، الى جانب رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز علاقاتها مع الهند للحصول على الدعم السياسي الهندي في قضايا مهمة بالنسبة لدول المجلس، يمكن ان يمثل أحد اهم عوامل تطور العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

الخاتمة والإستنتاجات:

تُعد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي على قدر كبير من الاهمية، إنطلاقاً من أهمية الطرفين على المستوى الاقليمي والدولي، إذ ان الهند من القوى الكبرى الصاعدة، ولها تأثير في تفاعلات العلاقات الدولية، اما دول مجلس التعاون الخليجي فتتأتى اهميتها من موقعها الجغرافي المتميز، وكونها من مناطق الطاقة الحيوية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، إذ تُعد المنطقة أهم وأكبر مستودع نفطي في العالم بإمتلاكها أكثر من ثلثي الإحتياطيات النفطية العالمية، فضلاً عن مخزونها من الغاز الطبيعي، تلك السلعة التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي.

فالأهمية الاستراتيجية التي تحتلها دول مجلس التعاون الخليجي جعلت منها مجالاً للتنافس بين القوى الكبرى في العالم، وهو ما جعلها تؤثر وتتأثر بالتفاعلات الاقليمية والدولية القائمة، وهو ما أدركه صانع القرار السياسي الخارجي الهندي، لا سيما وان هذه العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون تستمد قوتها من معطيات ثابتة لعل في مقدمتها الجغرافيا والتاريخ والعلاقات الثقافية والاجتماعية التي تربطها بدول المجلس، الامر الذي جعلها تدخل في صلب إهتمامات القيادة الهندية، وأصبح المنظور الهندي لدول مجلس التعاون ينطلق من كونها تمثل ركائز مهمة لديمومة التنمية والنمو الاقتصادي للهند. ووفقاً لمعطيات وواقع تلك العلاقات، يمكن القول ان المستقبل يؤشر قابلية العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي على التطور في المستويات كافة، ولا سيما على المستوى الاقتصادي ـ التجاري، فضلاً عن قدرتها على التكيف مع الازمات والتحديات التي تتميز بها البيئتين الاقليمية والدولية. ومما تقدم، يمكن الوصول الى بعض الاستنتاجات التي ورت حول موضوع الدراسة ومنها:

1. ان العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي هي علاقات قديمة الجذور، وشهدت مراحل زمنية طويلة من التطور والتعاون، إنطلاقاً من أهمية الموقع الجغرافي لكلا الطرفين.
2. ترتكز العلاقات الهندية ـ الخليجية على أسس واقعية تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة التحولات والتحديات التي تشهدها البيئتين الاقليمية والدولية.
3. يرتكز تطور العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي على ضرورات الاحتياج الاستراتيجي والمصالح المتبادلة لكل منهما، ولا سيما في بعدها الاقتصادي.
4. إعتمدت الهند في علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي على سياسة الانفتاح والتعاون في سبيل استمرار عملية التنمية الاقتصادية، عبر تبني النهج البراغماتي في سياستها الخارجية، لتكون المنافع الاقتصادية بوصلتها في تحديد علاقاتها الاقليمية والدولية.

قائمة المصادر :

First: Arabic And Translated Sources

1. Abdul Qadir Dandan, Energy Security Challenges and the Future of the Rise of Indian Power: Problems and Responses, in a book: a group of researchers, India's Rising International Power: Dimensions and Challenges, first edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2018.

2. A group of researchers, India: factors of advancement and challenges of ascent, edited by: Mohamed Abdel-Aty, first edition, Arab House of Science Publishers - Al Jazeera Center for Studies, 2010.

3. A group of researchers, Political Systems, Policies and International Foreign Relations, Blaa, Alexandria, University Education House, 2013.

4. Ali Abdullah Faris, The British East India Company and its Role in the History of the Arabian Gulf, Sharjah, Al Masar for Studies, Consultations and Publishing, 1997.

5. Ali Afifi Ali Ghazi, Indo-Gulf Relations since India's Independence in 1947, in a book: A group of researchers, India's Rising International Power: Dimensions and Challenges, first edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2018.

6. Annual Report, Exchange between the States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Republic of India, Statistical Center of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, 2016.

7. Energy statistics in the countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Statistical Center of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, October 2021.

8. India's population 2021 and the global ranking of India in terms of population density, date of visit: 4/13/2022 on the website:

https://www.softarabia.com/india-population

9. Mounir Mubarakiya, The rise of world powers under globalization and American hegemony: a comparative study of the cases of Japan, China and India, PhD thesis, Faculty of Law and Political Science, Batna University 1, Algeria, 2016.

10. Muhammad Abdul Hafeez Al-Sheikh, India's Place in the Global Strategy... Challenges and Future Prospects, in a book: A group of researchers, India's Rising International Power: Dimensions and Challenges, first edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2018.

11. Muhammad Al- Ameer Ahmed Abdel Aziz, An Analytical Conceptual Introduction to the Rising International Powers, in the book: A Group of Researchers, India The Rising International Power: Dimensions and Challenges, First Edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2018.

12. Muhammad Fayez Farhat, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Integration Process in the Indian Ocean Region: Towards a New Gulf Policy, First Edition, Strategic Studies, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, December 2005.

13. Muhammad Mudassar Qumar, Indian-Saudi Relations: The Emerging Strategic Dimensions, translated by: Abdul Aziz Al-Hamid, Dirasat Journal, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, Issue (32), 2018.

14. Muhannad Al-Nadawi, Economic Relations between India and the Gulf States: Reality, Challenges and Opportunities, first edition, Arab House of Science Publishers - Al Jazeera Center for Studies, 2017.

15. Mustafa Abdullah Khashim, Encyclopedia of International Relations Science: Selected Concepts, Second Edition, Jamahiriya House for Publishing, Distribution and Advertising, Libya, 2004.

16. Nadim Ahmad Munakl, Indo-Iranian Relations... Challenges and Expectations, Journal of Iranian Studies, International Institute for Iranian Studies, Fourth Year, Issue (11), April 2020

17. Nasser Al-Tamimi, Indo-Gulf Relations: Will India Become the New "China"?, Doha, Al Jazeera Center for Studies, April 2016.

18. Robert Slater, The Oil Authority and the Shift in the Balance of Global Powers, translated by: Muhammad Fathi Khader, first edition, Cairo, Hindawi Foundation for Education and Culture, 2016.

19. Sahib Al-Adhami Al-Nadawi, The Efforts of Muslims in Spreading the Islamic Religion in the Indian Subcontinent: The Urdu Nadwa Journal as a Model, India Culture Magazine, India, Indian Council for Cultural Relations, Volume 66, Issue 3, September 2015.

20. Salim Kati Ali, Chinese Foreign Policy towards the Gulf Cooperation Council Countries: Reality and the Future, Journal of Political and Strategic Studies, Baghdad, Bayt Al-Hikma, Issue (42), June 2021.

21. Salim Kati' Ali, Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries: Towards a Future Strategy, Political Attitudes Journal, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Germany - Berlin, Volume One, Issue One, January 2017.

22. Salim Kati' Ali, The Security Problem in the Gulf Cooperation Council Countries after 2003, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Volume (20), Issue (86-87), July-October 2021.

23. Shibli Al-Yamna, The shift in the American concept of power and its implications for the international system, Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, 2019.

24. Statistical summary on commodity trade exchange between the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Republic of India, Statistical Center of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Issue 17, November 2018.

25. Statistical summary on merchandise trade exchange between the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Republic of India, Statistical Center for the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, January 2020

26. Walid Ibrahim Hudaifa, Rising Economic Forces in the Light of Globalization: The Indian Economy as a Model, Ph.D. thesis, College of Political Science, Damascus University, 2015.

27. Yousef Diab, an analytical study of the reality of the Indian economy and non-oil foreign trade between the Emirates and India, the report of the Ministry of Economy, United Arab Emirates, May 2014.

28. Zushma Ramachandran, Indians Working Abroad: A New Arm for Economic Growth, in a book: A group of researchers, India: factors of advancement and challenges of ascent, first edition, Arab House of Science Publishers - Al Jazeera Center for Studies, 2010.